السياسات الإقتصادية البديلة في ظل أزمة إنخفاض أسعار النفط في الجزائر

الأستاذ دحماني العيد
جامعة الاغواط

ملخص:

تُشكل الإصلاحات السياسية والاقتصادية محور اهتمام الدول النامية تبعاً للعديد من المتغيرات الدولية التي ساهمت في تغير شكل الدولة ونمط اقتصادها بالقدر الذي يسمح لها بالحفاظ على مكانتها ويضمن استقرارها اقتصاديا، ولهذا تبنّت الجزائر حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي التي تمتد من 2001 الى غاية 2014م، وهي برامج تنموية معلنة رسمياً وبإشراف الحكومة الجزائرية هدفها الرئيسي إنعاش النمو الاقتصادي وتدارك النقائص والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري في خطوة منها للاندماج في الاقتصاد، وعلى هذا الأساس يسعى هذا المقال الى تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي وتحليل أثر سياسات الإنفاق من خلال تشخيص وعرض أهم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية ،كما تسعى هذه الورقة الى إيجاد استراتيجية تنموية جديدة كإصلاحات بديلة خارج خارطة المحروقات تهدف الى تجنب الأزمة النفطية كظاهرة متجددة تهدد اقتصاديات الدول النفطية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، برامج الإنعاش الاقتصادي، النمو الاقتصادي السياسات الاقتصادية البديلة.

Abstract

This article discusses the political and economic reforms that are the core of the interest of developing countries according to many variables that have contributed to changing the shape of the state and its economy so that it is able to maintain its status and ensure its economic stability,

In the case of Algeria, a package of economic reforms was adopted in the economic rehabilitation programs (2001-2014), which are officially announced and under the supervision of the Algerian government. The main goal is to revive

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

economic growth and to remedy the structural imbalances in the Algerian economy as a way to integrate into the global economy.

This paper aims to evaluate economic recovery programs and analyze the impact on expenditure policies by diagnosing and presenting the most important economic and social repercussions . also, it seeks to find a new development strategy as alternative reforms outside the hydrocarbon map aimed at avoiding the oil crisis as a renewed phenomenon threatening the economies of the oil countries .

key words: Economic reforms, economic recovery programs, economic growth and alternative economic policies.

مقدمة:

تُعد الجزائر من الدول التي عرفت الإصلاحات الاقتصادية مبكراً خلال نهاية عقد الثمانيات استجابة لمتطلبات الظروف الاقتصادية الدولية، اضافة الى المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في آليات السوق العالمية من بينها تراجع أسعار النفط بالإضافة الى العجز المحقق في ميزانها التجاري ومشكلة المديونية وتراجع مستوى العملة وبما أن العامل الزمني يعتبر من بين المؤشرات الهامة في تبني الإصلاحات وتنفيذها فقد تخللت هذه الإجراءات والتدابير الاقتصادية عدة اضطرابات وسلسلة من الأحداث حالت بينها وبين تطبيقها منها من وقف المسار الانتخابي ودخول الجزائر في مشكلات أمنية أثرت على مسار عملية الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي على حد سواء حيث تحول الاهتمام من الانشغالات الاقتصادية الى المسألة الأمنية بسبب انتشار العنف والتخريب لهياكل ومؤسسات الدولة، وهذا بالتأكيد اثر سلبا على استقرار الاستثمارات بمختف نوعيها وشكل الهاجس الأمني عائقا أمام مشاريع التنمية المحلية وبرامج الهيكلة الاقتصادية.

بالرغم من أن الاقتصاد الجزائري اخذ جرعة ثانية من الإصلاحات منذ مطلع الألفية الثالثة عقب انتخابات 1999م ممثلة في عدة برامج مقسمة مرحليا من اجل رفع النمو حيث تحسنت الظروف سياسيا وامنيا، في إطار المصالحة الوطنية التي سمحت لكثير من المؤسسات الوطنية والقطاع الخاص استئناف أنشطتها والدخول في مرحلة من الإصلاحات الشاملة، خاصة وان صادرات الجزائر النفطية عرفت انتعاشا مما يعني انّها ساهمت الى حد كبير في تبني سلسلة هذه الإصلاحات الاقتصادية ولهذا تدفعنا طبيعة هذا الموضوع الى رصد وكشف العوامل التي تسببت في عدم ارتقاء الاقتصاد الجزائري بالقدر الذي يمكنه من تفادي الأزمات الاقتصادية ،فكل هذه الإصلاحات التي شارفت على انتهاء عقدين لم تصمد عند أول امتحان لها أمام انخفاض أسعار النفط ،بل أكثر من هذا دخلت في حيز الجمود والتراجع ،الأمر الذي يدفع الى صياغة الإشكالية التالية :

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

إلى أي مدى ساهم الإنفاق العمومي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر وماهي السياسات البديلة لتخطي الأزمة الاقتصادية.؟

طبعاً السؤال العام يحتاج الى تفكيك لمعرفة أهم مفاصل الموضوع التي من خلالها يمكن معالجته :

- ماهي طبيعة برامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساتها على النمو الاقتصادي؟
- ماهية طبيعة الاختلالات والتناقضات الاقتصادية الحاصلة؟
- ما هي البدائل والسياسات الاقتصادية في ظلّ استمرار انخفاض أسعار النفط؟

انّ الحاجة إلى الإصلاحات الاقتصادية تعد طبيعية بحكم انّ القوانين والمشكلات الاقتصادية غير ثابتة زمانا ومكانا، لذا تتبنى الكثير من البلدان من حين إلى آخر برامج اقتصادية بديلة لمواجهة الاختلالات الهيكلية المتمثلة في دخول عدة متغيرات جديدة داخلية أو مرتبطة بالبيئة ولأن مدارس الفكر الاقتصادي وإن كانت لا تختلف كثيرًا حول مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلا أّنها تختلف على أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تختلف على نوع السياسات اللازمة لتحقيق هذا الإصلاح، من جهة أخرى فإنّ طبيعة الموضوع تقتضي دراسة علمية ومنهجية وجب ان نوظف أهم الاقترابات الأكثر ملائمة في عملية التحليل لمثل هذه الظاهرة من خلال المحاور التالية :

المحور الاول :المقاربات النظرية المعاصرة لعملية الإصلاح الاقتصادي وتفسير النمو الاقتصادي .

المحور الثاني :تحليل آثار سياسات الإنفاق العمومي على برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

المحور الثالث :الإصلاحات الاقتصادية البديلة لموجهة أزمة انخفاض أسعار النفط .

لمعالجة هذا الموضوع، سيتم التطرق في المحور الأول الى المرجعية النظرية التي تناولت مفهوم الإصلاحات الاقتصادية، وعملت على تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي، ثم إلى مفهوم وأنواع سياسات الإصلاحات بحكم ارتباط الظاهرتين ارتباطا وثيقا وكلاهما محورا اهتمام السياسيين والمختصين. أما المحور الثاني سيتناول طبيعة ومضامين برامج الإنعاش الاقتصادي في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر والتي تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي من خلال سياسات الإنفاق العمومي خلال مراحل زمنية معينة مع تحليل اثر عملية الإنفاق العمومي وتشخيص أهم الاختلالات التي صاحبت برامج الإنعاش الاقتصادي.

بينما سيتطرق المحور الثالث الى أهم البدائل الاقتصادية خارج المحروقات للخروج من اقتصاد مبني على العائدات النفطية الذي يتأثر بتقلبات أسعار السوق النفطية وبالتالي محاولة تجنب ظاهرة الأزمات في الاقتصاد الجزائري من خلال تحديد العوامل الرئيسية المتحكمة في تحقيق نمو اقتصادي في ظل برامج اقتصادية فعالة خالية من التناقضات السياسية والاقتصادية.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

السياسات الإقتصادية البديلة في ظل أزمة إنخفاض أسعار النفط في الجزائر

المحور الأول :المقاربات النظرية المعاصرة لعملية الإصلاح الاقتصادي وتفسير النمو الاقتصادي .

ان التحكّم في مفاصل الدرّاسة والوّصول إلى النتائج والغايات العلمية والحقائق المعرفية فبل البحث في البيانات والأدلة والوقوف على مدى تطابق ما هو نظري للواقع، يقتضي منا الدخول في عمليات المقارنة التي هي محور جهود علماء السياسة والاقتصاد على حد سواء في تناول الظاهرة بغية تفسير ما يحدث في النشاط الاقتصادي للدول وعلاقاته بمختلف الظواهر حيث أثبتت العديد من الاتجاهات الرّئيسية وجود علاقات إرتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية ونشاط الدولة الاقتصادي المتمثل في سياساتها الاقتصادية وليس دورها المباشر في الاقتصاد إذ تؤدي شروط اقتصادية معينة إلى تعزيز ودعم النموّ الاقتصادي للدولة واستقراره، ولقد تنوعت الاتجاهات النّظرية في وصف وتفسير العلاقة بين عوامل الإصلاح الاقتصادية وسياسات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية حيث أبرز هذه الأطر والمداخل النّظرية ما يلي :

1. **مدخل الاقتصاد السياسي الحديث:**

يبحث هذا المدخل في تأثير العوامل الاقتصادية في تشكيل وبلورة السلوك السّياسي والأبنية والمؤسسات السّياسية ويتم استخدام هذا المدخل في بحث الأسباب والعوامل الاقتصادية التي شهدتها الدولة النامية لتحيق أمنها الاقتصادي واستقرارها السياسي أثناء التحولات التي لجأت اليها معظم هذه الدول حيث يتصدّرُها تطبيق برامج التعديل الهيكلي وما كان لها من انعكاسات على الحياة السّياسية ويبدي هذا المدخل الاهتمام بقضايا التنمية في الدول باعتماد نمط دولة الحد الأدنى أو تقليص دور الدولة من منظور محوري مفاده أنّ الديمقراطية الليبرالية وحرية الأسواق يرتبطان معا برباط وثيق وتأثير كل منهما على الآخر متبادل ومستمر.[1]

كما ينظر أصحاب هذه المدرسة إلى أنّ الدول مسؤولة عن تراجع اقتصاداتها بسبب تدخلها المكثف وغير الإنتاجي في العملية الاقتصادية الدّاخلية بسبب هيمنتها على القطاعات الرئيسة في المجتمع وتُركز أيضا على فهم وتحليل التحوّلات والتطوّرات السّياسية في إطار التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، ففي دراسة "برزورسكي" أشار إلى وجود صلة بين الإصلاحات الاقتصادية ورسوخ أو استقرار الديمقراطية كما سعى إلى تحديد نوعية الأنظمة الاقتصادية التي تكون أكثر ملائمة لدولة الرفاهية وكذلك يرى "جون لويس بريرة" الذي

[1]/Athmanecheriet, « Mandialistion de l'économie Algérienne : Du big-push à l'ajustement structurel », **Revue de science Humaine**, Vol13, N°31,(juin 2009), P.21

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

اتخذ من الأساس النّظري للإصلاحات الاقتصادية في الدّول محل الدّراسة أداة التحليل المنهجية في نمو فئات اجتماعية تطالب بالإصلاحات وتدعمها.[1]

2. المدخــل التحديثي :

تعمل التنمية الاقتصادية على توفير شروط أساسية للتحول السّياسي، وفي نظر رواد هذا المدخل أنّ عملية التحديث عادة ما تبدأ في المجال الاقتصادي وسرعان ما تخترق كل نواحي الحياة وينتج عن تخصص وتقسيم العمل والتحضر وارتفاع معدل النمو الاقتصادي السريع وتؤدي تلك التطورات إلى خلق عملية ذات قوة دفع ذاتي تعمل على زيادة وعي مشاركة الجماهير في الحياة السّياسية كما ثبت في العديد من الدّراسات أهمية العلاقة بين الدّخول والديمقراطية وتوضيح هذا الارتباط بين إصلاح المسارين الاقتصادي والسياسي عموما فانّ النّظرية تربط بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم الاقتصادي وتُؤكد على عدد من الشروط الاقتصادية والاجتماعية لنجاح عملية التحول الديمقراطي ومن هنا يؤكد هذا المدخل على ضرورة توفر شروط اقتصادية واجتماعية لنجاح عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي .[2]

إنّ هذا الاتجاه اقرب ما يكون إلى الواقع كونه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية مستندا في ذلك إلى أغني بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية، فإنّ الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يُفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصادي في نظر التحديثيين ،وبدأ نسيج هذا المدخل بكل دقة وانتظام الأمريكي **"سيمور مارتن ليبست"** .(**Seymour Martin Lipset**) على أنّ الارتباط بين الديمقراطية والتنمية يبرز من خلال بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية التنمية الاقتصادية والشرعية السّياسية .[3]

3. المدرسة الهيكلية :

ظهرت معالم هذا الفكر على خلفية الدول التي دخلت في معضلات اقتصادية كنتاج للاختلالات في البرامج الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية، فقد تشكلت مجموعة من المفاهيم هذه المدرسة الهيكلية بناء على التدابير الاقتصادية المتعلقة بإعادة هيكلة اقتصاديات الدول وهذا يرجع الى عدد من الاقتصاديين منذ خمسينيات القرن

[1] /أحمد ثابت , **الإصلاح السياسي في العالم الثالث**، (القاهرة :جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،1999) ص. 276.

[2]/L'aurent gaba, **L'état de droit la démocratie et développent économique en Afriquesubsaharienne** (paris, éditions l'harmattan 2000)pp.57-63.

[3] / جلال عبد الله معوض" العلاقة بين الديمقراطية والتنمية (دراسة نقدية) في مجموعة من المؤلفين، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في أسيا** (مركز الد ارسات الآسيوية :جامعة القاهرة 1997) ص ص. 8- 9 .

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

الماضي ،تبلورت أراء ومفاهيم المدرسة الهيكلية على يدّ عدد من الاقتصاديين في أمريكا حينما تعرضت العديد من دول أمريكا اللاتينية لمشكلات التضخم وعلى هذا الأساس قدمت المدرسة الهيكلية تفسيرًا مغايرًا تمامًا لتفسير المداس السابقة فيما يخص الأزمة الاقتصادية في الدول النامية،فالأزمة وفق منظور هذه المدرسة لا ترجع إلى وجود فائض في الطلب الكّلي وما ينجم عنه من عجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وإنّما تعود الأزمة إلى وجود ضعف الطاقة الإنتاجية (للإقتصاد الوطني) كما حددت هذه المدرسة ثلاث قيود تضغط على جانب العرض الكّلي من الاقتصاد وتمثل أسباب أساسية لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية كعدم مرونة العرض في القطاع الزراعي لزيادة دخول السكان والتمدين مما يؤدي لإرتفاع معدل التضخم واختلال بخصوص عرض العملة الصعبة والطلب المتزايد على الواردات من السلع والخدمات، وهوما ادى إلى ارتفاع أسعار الواردات وتفاقم معدلات التضخم بالاضافة الى نقص الموارد المحلية للدولة وعدم كفايتها في تغطية النفقات العامة المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي، ويرى هذا الاختلال إلى ضعف الكفاءة في تحصيل الضرائب وانتشار الفساد المالي والإداري والتهرب ونهب الموارد العامة.

ومن هنا فالأزمة الاقتصادية في البلدان النامية في نظر الهيكليين لا ترجع إلى العوامل النقدية أو السياسات النقدية والمالية الخاصة، وانّما ترجع إلى اختلالات هيكلية تتم معالجتها في الفترة الطويلة ورؤية هذه المدرسة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي تبنى على التدخل الحكومات لإزالة أسباب التناقضات السابقة وزيادة الاستثمار، أي تبنى سياسة اقتصادية توسعية، ذلك أن السياسة النقدية وتخفيض العملة سيكون لها أثر انكماش وتزايد التضخم وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.[1]

4. نظرية النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر :

انّ التنظير في النمو الاقتصادي قديما بقدر الفكر الاقتصادي حيث تجلت فيه نظريات عديدة ومختلفة في الطرح والمرتكزات ولان الموضوع يتعلق بأحدث العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي يتطلب من التطرق الى هذه التنظير المعاصر نظرا وطبقا للمرحلة الزمنية التي ندرس فيها الظاهرة ووفقا للمتغيرات السائدة التي لم تكن موجودة من قبل في الاقتصادي السياسي الدولي وهذا لا يعني نفي النظريات القديمة بقدر ما تشكل النظريات الحديثة إضافة هامة للنظريات السابقة كونها تبحث في تفسير الاختلاف في معدلات النمو بين الدول إلى جانب العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي.

[1]/ حسن صالح ياس، "الّليبرالية الخوصصة برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الأيديولوجي وحقائق إنتاج التبعية"، **مجلة العلوم الإنسانية** جامعة متنوري 1999(ع. 121) ص ص. 55- 76

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

أ. مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية .

بدأ الاهتمام بالنمو الاقتصادي عقب تكون علم الاقتصاد الذي يبحث بالدرجة الأولى في إيجاد حلولا لكثير من المشكلات الاقتصادية وعلاقات الإنسان بالطبيعة وعوامل الإنتاج وفي ظل محدودية مجال العلاقات الاقتصادية ومصادر الإنتاج التي اقتصرت على الإنتاج الفلاحي وبعض الصناعات الحرفية وهو ما أوجد نظرة تشاؤمية من طرف النظريات الكلاسيكية حول النمو باعتقادهم لحتمية تراجع مردودية الأراضي فيتناقص الإنتاج وبالتالي صعوبة العيش واستمرار الدورة الاقتصادية التي عرفت في تلك الفترة خاصة عند الطبعيين .[1] مما يعني ان البحث في النمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر كان محدود المجال والعوامل ليس كما هو عليه الآن فقد توسعت مجالات النشاط الاقتصادي والعوامل المتحكمة فيها من البيئة الداخلية والبئية الدولية بالاضافة الى التطور الصناعي والتكنولوجي وعوامل أخرى منها توسع حجم الاستهلاك وتنوعه وتطور العلاقات الاقتصادية من خلال التنظيمات المختلفة كظاهرة التكاملات الدولية والإقليمية .

- **مفهوم النمو الاقتصادي .**

لاشك أن التطور الملحوظ في مجال الصناعة بالنسبة للدول المتقدمة يعكس مدى تحسن نموها الاقتصاد منذ حصول الاكتشافات وأحداث ثورة علمية وبالتالي حدث ما يسمى بالثورة الاقتصادية حيث تطورت اقتصاديات هذه الدول من الصناعات اليدوية والحرفية إلى الصناعات ذات الإنتاج الواسع بتقنيات متطورة وهو ما يجعلها تتحكم في الأسواق ويزداد الطلب منتوجاتها وبالتالي ارتفاع دخول هذه الدول وتحقيق فائض في ميزانها التجاري الذي عادة يستغل في الاستثمار ولا يوجه للاستهلاك رغم ان مسار هذا النمو كان طويلا وتعرض لكثير من المخاطر على مستوى الاقتصاد العالمي من حالات عدم استقرار والبطالة والتضخم الا أنه حقق استقرارا وأسس مرتكزات تضمن استمراره.[2]

ويعرف النمو الاقتصادي على انّها لزيادة الثابتة أو المطردة في السعة الإنتاجية للاقتصاد القومي والتي تساعد مع مرور الوقت في زيادة الدخل والإنتاج العام ويعد النمو الاقتصادي ظاهرة اقتصادية حظى باهتمام العلماء والمختصين في علم الاقتصاد. من بينهم"**آدم سميث**"، الذي اعتبر تقسيم العمل مصدرا رئيسيا للنمو،وكما سبق

[1]/فريديريكشرر، **نظرة جيدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**،(الرياض،:مكتبة العبيكان،ط1)ص08.

[2]/ محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، (القاهرة :دار القاهرة ،2001)،ص .08.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

وان اشرنا انّ للكلاسيكين تخوفا تمثل في أنّ النمو يتوقف دائما حيث يبدأ المردود المتناقص للاقتصاد ويظهر من هذا التخوف أن هذا التيار لم يعر اهتماما للتطور التقني المستمر.[1]

لكن بعد ذلك، جاءت محاولات عديدة لكثير من الاقتصاديين وحلت ما يسمى بنظريات النمو ذات المنشأ الداخلي الذي اعطى تصورا آخر يتمثل في انّ المردود المتناقص يعتبر مميزا سيئا للاقتصاد الحالي، إذ بين أنه انطلاقا من الآثار الجانبية الخارجية يمكن الحصول على مردودات ثابتة، أو حتى متزايدة، وهو ما يعتبر مصدرا للتطور التقني، من خلال نقل التكنولوجيا يمكن تغيير حالة بلد ما الى مستوى الحالة المستقرة، وذلك بغرض عزل المحددات الرئيسية للنمو باعتبارها مساعدة على حدوث النمو وهي مستويات عالية من التعليم، ورعاية صحية ونسب ولادة منخفضة، وهذا طبعا يتلخص في مستويات التنمية البشرية المرتفعة الى جانب نفقات رفاهية حكومية منخفضة، وحكم القانون، وشروط ملائمة فيما يتعلق بالتجارة.[2]

- **التنمية الاقتصادية:**

تتقرر عملية التنمية في أي بلد بناء على معطيات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة عندما تعرف مشكلات معقدة في تحيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتعرف حالة من التخلف مقارنة بأوضاع البيئة الدولية مما يؤثر على منظومتها السياسية ككل، وبهذا يتطلب من الدولة المتخلفة الانتقال أو التحول الى وضع أفضل يضمن استقرارها، بإحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية لهيكلة اقتصادها وإعادة بناء نمط مغاير لما كانت عليه في مختلف مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية بانتهاج سياسات معينة وتبني برامج جديدة.

تُعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة وهي تعني أيضا زيادة في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد مع اختلاف الرؤى حسب انتماء فقهاء الاقتصاد أيديولوجيًا في أبحاثه وأفكاره ويصفها علماء الاجتماع على أنّها تتجسد في الوسائل التي تمكن الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي والصحي والتعليمي والخدمات.

---

[1]/ مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**،(الأردن : دار وائل للنشر،الطبعة الأولى،2007)،صً ،56-57.

[2]/ روبرت بارو، **محددات النمو الاقتصادي – دراسة تجريبية عبر البلدان**، ترجمة نادر إدريس التل، (عمان :دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،د ط، 2009)ص ص 09-10.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

- **الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي :**

إن مصطلح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة أما أماالتنميةالاقتصاديةفهيمفهومأكثرشمولاوسعةمنمفهومالنموهوالمفهومالذييحددمدىتقدمالدولةأوتخلفها اقتصاديا واجتماعيا ودوليا، ولذلك تحرص كل الدول الجادة وذات الحكم الراشد، علي التنمية الاقتصادية وليس النمو الاقتصادي حتى يتم لها التقدم والتطور الحقيقي.[1]

ب. نظرية النمو الاقتصادي:

إن نظرية النمو الجديدة تبحث في تفسير الإختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة، باعتبار العلاقات الاقتصادية متغير ثابت في الاقتصاد الدولي ولا يمكن لأي دولة مهما بلغت من تطور تكنولوجي أو صناعي أو تملك من مقدرات المواد الاولية والثروات الطبيعية ان تنفرد باقتصادها عن البيئة الخارجية ،لذا يعتبر "**بول رومر**"(**Paul Romer**) مختصا في هذا المجال وقد اعطى تفسيرا لظاهرة النمو الاقتصادي الذي ركز فيه على البحث والتطوير بالإضافةالى التمرن والتطبيق كما يفترض وجود وفورات خارجية مع تكوين رأسمال البشري والتي تمنع الناتج الحديل رأسمال من الانخفاض، وقد انطبقت دراسته في اختبارالدول النامية وتعزز أفكارا لنظرية الجديدة إذا اعتبرنا أن التعليم والبحث والتطوير يمنع ان إنتاجية رأسمال من الانخفاض مما ينتج عنها اختلاف حقيقي في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة.

كما أضاف العالم الاقتصادي "**بروبرت لوكاس**" (**Lucas Robert**)في 1988، " فيبحثه انّ محرك النمو هو رأسمال البشري بمعنى انّ تراكم رأسمال بشري يرفع من إنتاجية العمالة ورأسمال المادي ويعتبرها ميزة رئيسية لأنّه قدم أولوية رأسمال بشري للنمو الداخلي كما أن الفكرة الأساسية ايضا تتمثل في تقسيم الوقت بين العمل والتدريب مما يعني ديناميكية الاقتصاد الأمر الذي يجعل من تراكم رأسمال البشري هو"**المحرك للنمو**"،ونتيجة لهذا العاملين الأساسيين في دعم النمو الاقتصادي وفق منظور النظرية الجديدة فانّ الدول النامية يمكن ان تنتهج برامج اقتصادية ليست ظرفية تركز فيها على العاملين التقني والبشري للخروج من اشكالية تباطؤ النمو وتجنب الاختلالات الاقتصادية المستقبلية باعتبار أن السوق يمكن أن تكون قاصرة أو عاجزة أمام الآثار الخارجية الإيجابية، أي انّ هذه

[1]/ مدحت القريشي،**مرجع سابق** ،ص ص .56-57.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

النظرية لا تُبعد دور الدولة في تدخلها لإعادة هيكلة اقتصادها او حمايته من خلال احتواء الآثار الخارجية، او في حالة قصور السوق.[1]

المحور الثاني : تحليل آثار سياسات الانفاق العمومي على برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر.

انّ حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر من سنة 2001م وبصفة معلنة ومؤسسة في سياسات الدولة تهدف الى البحث عن استراتيجية جديدة تتيح لها السيطرة على الاختلالات الكامنة في الاقتصاد وحل المشاكل المترتبة عنها لذا تم إعداد عدة برامج لمدى أكثر من عقد من الزمن حيث كل برنامج يتضمن إجراءات اقتصادية معينة وتحيق هدف معين وفق الفترة الزمنية المحددة ،وانه من الضروري أيضا أن نتفحص أهم هذه البرامج وما اشتملت عليه من سياسات اقتصادية ومالية لإنجاحها وصولا الى تقويمها في مختلف مستوياتها حتى يتسنى لنا لاحقا طرح البدائل الاقتصادية للمرحلة الراهنة بناء على كشف وتفسير الأسباب المعيقة للبرامج السابقة التي لم ترتق بالاقتصاد الجزائري الى مرتبة الاستقرار باعتبار أن هذه البرامج قد استنفذت ميزانياتها المخصصة لها والوقت المحدد لها مما يستدعي إيجاد مقاربات اقتصادية جديدة وبناء قاعدة اقتصادية أيضا جديدة في ظل احتساب كل التوقعات والتحديات المالية والاقتصادية في العالم.

ويمكن أن نستعرض الأوضاع الاجتماعية التي كان من المقرر تحسينها وفق مشاريع التنمية الشاملة خلال برامج الهيكلة الاقتصادية التي تصب أهدافها في تحسين المعيشة ورفع مستويات التنمية البشرية بكل مكوناتها لأنّ تقدم او نجاح أي برنامج اقتصادي في إطار سياسات معينة ينعكس ذلك من خلال التحسن الذي تعرفه الفئات الاجتماعية على مستوى العديد من القطاعات وتتمثل هذه الظورف التي سبقت برامج الانعاش الاقتصادي في العناصر التالية : [2]

أ. عدم تأهيل القوى البشرية في مجال سوق العمل واقتصارها على مهن ونشطات معينة فمن المفروض مراجعة تدريباتها من وقت لآخر.[3]

ب. تأخر في جميع البيانات التي تقدم مؤشرات تساعد على تحليل الأوضاع الاجتماعية وطنيا

ت. عدم الاستفادة من التجارب الناجحة في الدول التي عرفت نجاحا اقتصادية وتم تقليص نسب البطالة فيها

[1]/P.Deubel (sous la direction de…), **Dictionnaire d'analyse économique et historique des sociétés contemporaines** , (Pearson Éducation, Paris, 2009) p.100

[2]/ مدني بن شهرة ،**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية**،(عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ط1 ،2009م) ص 251.

[3]/ **التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000م**،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة العامة التاسعة عشر ،نوفبر 2001م ص 68.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

ث. اضعاف معدلات الاستثمار الأجنبي وهو عامل خارجي مما أدى الى عدم توفر فرص العمل تزامن ذلك خلال مرحلة هيكلة الاقتصاد الجزائري وهو أمر يعد خارج عن نطاق الحكومة الجزائرية بالإضافة الى برامج الخوصصة وتسريح العمال .

ج. تأثير قوانين العمل وتشريعاته من سنة 1990م. كانت ضمن استمرار الإصلاحات الاقتصادية ،حيث ساهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع نسب البطالة بمثابة القطيعة مع الأسس والتوجهات السابقة ،ولانتقال الى المبادئ الجديدة المنظمة للعمل ودور الدولة في اقتصاد السوق .

إلا انّه لا يمكن إنكار بعض التحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، كميزان المدفوعات، احتياطي الصرف، معدلات التضخم وحجم المديونية ،وقد يفسر التحسن الى انتعاش أسعار النّفط ومردودية بعض الإجراءات المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، لكن الهدف الحقيقي الذي خطط له لم يتحقق وهو تحسين نسبة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة وهو ما يؤشر على تعثر السّياسات الاقتصادية المتبعة.

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001–2004)

بعد انتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998م، والتي سبق تطبيقها في إطار عدة اتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية انتهت هذه المرحلة بشيء من التناقضات خاصة وانّ الظروف السياسية والأمنية لم تخدم حزمة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر الا انّ الجزائر عرفت مرحلة جديدة انبثقت عنها قيادة جديدة في البلاد معززة بشرعية سياسية أُسندت لها أولويات حل الأزمة الاقتصادية وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال مشروع المصالحة الوطنية ،لذا بدأت الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية حيث يتطلب تنفيذها على عدة مراحل مدفوعة بالعديد من التصورات واليات المناسبة لتصحيح الأوضاع وتدارك النقائص .

لقد سطرت الحكومة سياسة اقتصادية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش النمو الاقتصادي، وخصصت له مبلغا ماليا يقدر ب 525 مليار .دج وهي سياسة توسعية تعنى في مبادئها الهامة وفق الاقتصاد الكلي إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأول تستهدف دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، حيث تتبنى برنامجا

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق بنوعيه قصد تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.[1]

يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش، بحكم انّ العرض يدعم النشاط الاقتصادي وفي نفس الوقت تدعم القدرة الشرائية للمواطنين، كما تم التركيز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتيةحيث تم تحديد اهداف برنامج الانعاش الاقتصادي من طرف رئاسة الحكومة في وثيقة رسمية وهذا يؤشر على وجود استراتيجية مسبقة يتم انتهاجها بخلاف الجيل السابق من الاصلاحات الاقتصادية حيث عرف مخططات ارتجالية ومصدرها يدخل ضمن مشروطية المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة من خلال متابعتهم واقتراحاتهم وهذا ما يميز برنامج الاصلاحات الاقتصادية في الالفية الثالثة أنّها ذات مصدر حكومي ومرجعية وطنية وتتمثل هذه الاهداف فيما يلي .

- **الأهداف العملية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي**

أ. تنشيط الطلب الكلي بإتباع سياسة التوسع في الانفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي.

ب. تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسّكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ت. مكافحة الفقر والبطالة واستحداث مناصب الشغل في إطار الاستثمارات من خلال دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ث. تعزيز المصلحة العامة وتحسين المستوى المعيشي، وتنمية الموارد البشرية فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي وكانت هيكلة الاستثمارات وفق متطلبات وأولويات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

لقد شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ الإنعاش الاقتصادي من خلال توفير غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي) على انّ تحظى هذه التدابير بجملة من السياسات الخاصة كإصلاح المؤسسات ودعمها ،ولتحسين ظروف المعيشة خصص ما قيمته 155 مليار دج، بينما حظيت البنى التحتية والادارة مجموع 153 مليار دج وبالنسبة للأنشطة المنتجة 74 .مليار دج أما فيما يتعلق بحماية الوسط رصدت له مبلغا

[1]/ نبيل بوفليح،دراسة تقييميه لسياسة إلنعاشاالقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000-2010)**الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، (ع.9،2013)ص ص. 42-53.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

بقيمة 20 مليار دج في المقابل أخذت الموارد البشرية والحماية الاجتماعية ما قيمته 76 مليار دج بالإضافة الى توجيه حصص أخرى مالية للتسيير والتوجيه وبهذا شكلت هذه الإصلاحات صورة جديدة في السياسة الاجتماعية من خلال سعيها الى إشراك منظومة المجتمع المدني والقطاع الخاص في ادارة المرحلة الجديدة حيث سمحت السياسة الاقتصادية والمالية الجريئة التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة بشكل متواصل، بإشراك القطاعات والمؤسسات المعنية في اختيارات وتخصيص الموارد العمومية وإدارتها كما سمحت بتطوير أدوات تحفيز المبادرة الخاصة ومرافقتها، بما فيها مبادرة الشباب ضمن منظور التشجيع على بروز طبقة جديدة من المقاولين.

كما أقدمت الدولة على التقليص من حجمها أي تدخلها المباشر، واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجميع الموارد الكافية، مما يعني الشروع في انتهاج سياسات جديدة للنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي وبالتالي، فإن المشاريع الواجب إدراجها في البرنامج عليها أن تشجع قدر الإمكان استعمال المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية ،والحد من نسبة الفقر المرتفع ،ولهذا فانّ دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وتنمية الموارد البشرية لإنعاش التنمية الاقتصادية تطلب تنفيذ حوالي 15974مشروعا موزعة حسب أولوية القطاع وفق متطلبات ومقتضيات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث ينبغي ان تأتي على إزالة الآثار الّتي خلفتها الأزمة الاقتصادية عل امتداد عشرية من الزّمن في مختلف القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في تحويل أعدادًا كبيرة من أفراد الطبقة المتوسطة إلى صفوف الفقراء.[1]

وبناء على هذه المؤشرات انصب اهتمام الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة على سياسة مواجهة البطالة ضمن برنامج تشغيل الشباب وإدماجه بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة لعملية التشغيل التي تشرف عليها الوزارة المعنية ووكالة التنمية الاجتماعية خاصة وانّ عائدات الجزائر النفطية بدأت تعرف انتعاشا اذ عرف البرميل من البترول الجزائري ارتفاعا بنسبة 120 % بين سنتي 2000/1998 ثم وفي سنة 2004 م، وصل إلى حوالي 38.62 دولار، ويتضح أنّ لارتفاع سعر المحروقات ابتداء من سنة 2000 م، وما تبعها من تحسن شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الكلّية الخارجية، وهو ما وفر ظروفا اقتصادية ملائمة رافقت فترات إعداد وتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

[1]/ بو فيلح نبيل،**مرجع سبق ذكره**، ص ص .45- 65

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

2. البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي(2005–2009)

اعتمدت الحكومة الجزائرية على استراتيجية اقتصادية مفادها استدامت المشروع وعدم إحداث القطيعة لذا أعقب برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول لتعزيز خططه وتمكينه على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد مع مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق وهو ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية والسيولة المصرفية ،حيث قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 705.8 ملايير دينار (114 مليار دولار)، يغطي مختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، وتنمية برامج السكن والبرامج التكميلية المحلية أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط عند اختتامه بلغ (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى وتتركز أهداف برنامج دعم النمو فيما يلي .

- تحسين نوعية وحجم الخدمات المقدمة للمواطن بهدف تحسين المستوى المعيشي، وكدعم
- توفير الرعاية الصحية تحسين أداء مؤسسات التعليم التعليمية للمواطن وتوفير الأمن بكل أبعاده
- تنمية المورد البشرية عن طريق تطوير قدراته وتحسين البنية التحتية التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي وجذب المستثمر.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتبار انّه الهدف الرئيس ضمن البرنامج السابق.

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامجا ضخما من حيث قيمته التي بلغت 4203 دج مقارنة بالبرامج السالفة وتضمن برنامجين فرعيين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج والثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والصناديق الاضافية المقدرة ب 1191 مليار دج وتحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مع إضافة رصيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دج، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج الذي يهتم في المقام الأول بتحسين المستوى المعيشي وتوفير قدر من الرفاهية بغرض تحفيز الطبقة النشطة اقتصاديا على إنتاجية العامل وهو ما ينعكس على مردودية الانتاج الوطني.[1]

كما حظي قطاع السكن باهتمام كبير لما له من انعكاسات ايجابية في تحسين الظروف الاجتماعية وتحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي خصص له غلافا ماليا معتبرا وفق تهيئة العمران وتطويرها ماقيمته555مليار.دج، لانجاز10.100.000سكنا ومن بين الاهتمامات أيضا قطاع التربية الذي ظل يعاني من عدة معيقات هيكلية

[1]/ Algérie , Ministère des Finances **, programme de soutien a la relance économique a court et moyen** termes , Avril 2001 , p 02

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

وبيداغوجية نتيجة الظروف المعدة في العقد الذي سبق هذا البرنامج مما استدعي تعزيزا ماليا ب 200مليار، لتطوير وعصرنة القطاع من حيث المنشآت التعليمية وتحديث التأطير، أما فيما يخص قطاع التعليم العالي خصص له مبلغا بقيمة 141مليار على ان يتم توفير 231000 مقعدا بيداغوجيا وتوسيع المقدرات والإمكانات المادية والبشرية لخدمة القطاع وتحسين الأداء ،وبالنسبة للقطاع الصحي فقد عرف هو الآخر نفس الاهتمام بحكم انه احد عناصر التنمية البشرية اذ تلقى ظرفا ماليا فدره 85 مليار لإصلاح القطاع وتحسن الخدمات وتعميم العلاج وطنيا.[1]

يمكن الاطلاع على أهم الأرقام المالية لكل قطاع في إطار توزيع برنامج دعم التنمية الاقتصادية، هذا الى جانب تحسين الخدمة العمومية بمبلغ يقدر ب 203.9مليار.دج التي ترافق البرامج الاقتصادية باعتبارها مصدر تقييم الأداء المؤسسات وفي نفس الوقت تعد مسؤولة عن تقدم أو تأخر أي إصلاحات والجدول التالي يوضح يوضح كيفية توزرع برامج التنمية الاقتصادية.

جدول رقم 01. برنامج توزيع التنمية الاقتصادية.

القطاع	المبلغ (مليار. دج)
الفلاحة والتنمية الريفية	300
الصناعة	13.5
الصيد البحري	12
ترقية الاستثمار	4.5
السياحة	3.2
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	4
المجموع	337.2
النسبة	%8

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو ،بوابة الوزير الأول، ص 06
www.premier-ministre.gov.dz/.../ProgCroissance.pdf

[1]/ أ.صالح يناجية،أ.مخناش فتيحة،**أثر برنامج دعما لإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001–2014)** نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم ،أبحاثا لمؤتمرالدولي،جامعةسطيف،2013، ص 06.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

انّ هذه الاصلاحات لم تقتصر فقط على تحسين الخدمة العمومية وتوفير الشغل والسكن انما شملت قطاعات تُعد قوة دفع ذاتي لاستمرار الحياة الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة بحكم انّه لا يمكن فصل القطاعات عن بعضها اثناء عملية الاصلاح الاقتصادي ولهذا شكلت المشاريع الأخرى اهتمام صناع القرار لإحداث التوازن وتجنب الاختلالات في منهج التسيير وإدارة الاقتصاد بصورة كاملة فقد أخذت البنى التحتية نسبة 40.5% أي ما قيمته 1703.1 مليار. دج لتنفيذ مشاريع جديدة من اجل تحديث شبكة الطرقات وخطوط السكك الحديدية فهي تُعد ايضا شرايين الاقتصاد في أي بلد يقدم على أحداث التنمية الاقتصادية التي بدورها اشتملت على عدة مشاريع ذات ميزانية معتبرة في مقدمتها تمويل القطاع الفلاحي ب 300مليار .دج لتطوير المستثمرات الفلاحية وتشجيع المنتجات الوطنية ويليها القطاع الصناعي 13.5 مليار .دج وترقية الاستثمار 4.5 مليار .دج

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي او (البرنامج الخماسي، 2010–2014)

جاء هذا البرنامج بعد مرور عقد من تبني الإصلاحات الاقتصادية من اجل تعزيز جهود التنمية الاقتصادية التي قطعت المراحل المخطط لها واستنفاذ الميزانية المخصصة لتنفيذ البرامج الاقتصادية وبناء على المعطيات المتوفرة حول المشاريع وتقويم وتيرة الانجاز ومدى تحقيق الأهداف المعلنة تقرر مواصلة ودعم البرامج التنموية وتمكين المشاريع من مواصلة الانجاز واكثر من ذلك توسيعها لذا رصدت الدولة الجزائرية مبلغا في إطار برنامج التنمية الخماسي ما قيمته 21.214مليار.دج[1] ما يعادل 286مليار.دولار ،استهدف هذ البرنامج جميع وهي قطاع التنمية والبشرية والبشرية ،قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري، القطاع الاداري الحكومي وبعض المصالح الإدارية المسيرة للبرامج ويمكن توضيح توزيع الانفاق الحكومي على هذه القطاعات من خلال هذا البرنامج على النحو التالي :

أ. برنامج دعم التنمية البشرية.

الجدول رقم 02:برنامج التنمية البشرية في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010–2014)

القطاع	المبلغ (مليار.دج)
التربية الوطنية	825
التعليم العالي	868

[1]/ بيان مجلس الوزراء الصادر في 24-05-2010 والمتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014، ص ص 2-3. .algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

الصحة	619
السكن	3700
المياه	2060
التكوين المهني	178
الطاقة	350
الشباب والرياضة	1130
الثقافة	140
الاتصال	106
الشؤون الدينية	120
التضامن الوطني	40
المجاهدين	19

المصدر : بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24م ،البرنامج الخماسي (2010-2014)ص32.

ب. برنامج دعم التنمية الاقتصادية .

لقد تم تخصيص مبلغ 3750 مليار دج من إجمالي البرنامج الخماسي أي ما يقارب 17% لدعم برنامج التنمية الاقتصادية موزعة على القطاعات الأكثر نشاطا وتعزيزا للتنمية الاقتصادية والتي تؤثر بصورة مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي، ومن هنا كانت معيار قائما حسب درجة التأثير وحجم المساهمة كما هو موضح في الجدول التالي :

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

جدول رقم 03 برنامج دعم التنمية الإقتصادية في ظل برنامج توطيد النمو(2010–2014)

القطاع	المبلغ (مليار .دج)
الفلاحة والتنمية الريفية	1000
التنمية الصناعية	2000
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	150
التشغيل	350
تطوير اقتصاد المعرفة	250

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/14م الخاص بالبرنامج الخماسي(2010–2014)

يعتبر هذا البرنامج بالدرجة الاولى وسيلة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة من خلال مواصلة استخدام الحكومة انواعا مختلفة للإنفاق العام ،و ما يمكن قراءته من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي يتعلق باستكمال المشاريع الاقتصادية وتحسن التنمية البشرية هو انّ هذا البرنامج تميز عن سابقيه من حجم الميزانية وتوجيه التعبئة بمختلف مستوياتها من طرف الحكومة لتحقق معدلات نمو مرضية من خلال تشجيع الطلب الكلي فقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسن بداية2010م نسبة 3.6% بعد ما كان في سنة 2009 م بنسبة 1.6%، ولقد استمر هذا الارتفاع الى غاية 2014م ،ومن هنا يظهر تأثير قطاع المحروقات على معدلات النمو في الجزائر وهو ما تؤكده مستويات انخفاض اسعار النفط من خلال تأثير الأزمة الحالية على مجمل الاقتصاد الجزائري .

انّ تعثر الانتاج المحلي شكل عائقا أمام التدابير الاقتصادية التي اعتمد عليها لهذا الغرض في ظل السياسة التنموية، بحكم ارتفاع حجم الواردات لتغطية الطلب المتزايد عليها حيث بلغت خلال سنة 2014 م ما قيمته 59670مليون .دولار ،رغم ان صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات تقدر بنسب لاتزيد عن 3% من اجمالي الصادرات بدلا من تقليصها والاعتماد على تشجيع الصادرات خارج المحروقات والاستفادة من العائدات النفطية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

وتوجيهها لصالح التنمية الاقتصادية حيث بلغت مداخيلها ال 55مليار .دولار سنويا وتحيقي نسبة نمو تقارب ال 5% في مقابل التخلص من أعباء المديونية الخارجية وتحقيق احتياط صرف معتبر ،ظل حافزا على تبني مشاريع من شانها تغيير نمط الاقتصاد الجزائري، لكن لكل برامج اقتصادية تحديات وعوائق حالت بينها وبين ارتقاء الاقتصاد الجزائري الى مستوى اقتصاديات الدول الناشئة.

4. اثر سياسات الإنفاق العمومي على برامج الإنعاش الاقتصادي منذ (2001م–2014م)

بما انّ النمو الاقتصادي هو المعيار الأساسي في تصنيف قوة الدولة الاقتصادية ويؤشرها من حيث أدائها الاقتصادي أيضا فمن المنطقي ان يكون مصدر تحقيق النمو الاقتصادي في أي دولة تسعى الى تغيير وضعها الاقتصادي، وهذا طبعا وفق المنظور الكنزي الذي يقضي بانّ الانفاق العمومي له اثر ايجابي على نمو الناتج المحلي وانطلاقا من هذه المسلمة من الضروري أن تحليل وفهم وضعية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاصلاحات السابقة كما يُظهر دور وفعالية الدولة في النشاط الاقتصادي ليس من حيث حجم تدخلها انّما من حيث توجيهها للاقتصاد ونوعية السياسات الاقتصادية المتبعة في برامجها التي سطرتها لهذا الغرض، وفي هذا السياق فانّ الدولة الجزائرية شهدت مرحلة من الإنعاش الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو لكنها تعد ظرفية فسرعان ما تراجعت هذه النتائج بتراجع أهم متغير في الاقتصاد الجزائري وهو تراجع أسعار النفط ومن ثمة تراجع العائدات ومن هنا حتما تراجع وتعثر التنمية الاقتصادية والدخول في أزمة تفوق قدرات وامكانات الدولة لأنّها خارج ارادتها السياسية والاقتصادية.[1]

لذا تشكل آثار الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية من خلال حجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتبقى النتائج المحققة جد متواضعة بمقارنة بالحجم الغلاف المالي الضخم، ويعزى هذا الى عنصر المفاجأة والتقلبات الحاصلة في الأسواق العالمية سواء المرتبطة بالصادرات أو المرتبطة أيضا بالمواد الاستهلاكية المستوردة ،وكون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر إيرادات تسمح بسير العجلة الاقتصادية باعتباره القطاع المحفز للنمو الاقتصادي، وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر إلى الكفاءة ،الأمر الذي ينقص من فعالية برامج الإنفاق العام المطبقة في الجزائر بحيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية ورهين تقلبات أسعار النفط.

لا يمكن تجاهل أو إنكار بعض المؤشرات الاقتصادية التي توحي بتحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر في بعض القطاعات بمقارنة بالعقود ما قبل برامج الإنعاش الاقتصادي فقد سجلت فترة 1995الى غاية 2000م نمو

[1]/ وليد عبد الحميد عايب،**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**،(بيروت : مكتبة حسن العصرية،2010)،ص 314.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

اقتصادي بنسبة 2.6%ليسجل أقصى معدل له عام 2006م اذ بلغ 6.9% واستقر عند 4-5% عند نهاية برامج الإنعاش الاقتصادي الثلاث سنة 2014م والجدول التالي يقدم معدلات النمو لسنة لسنتي 2010 -2014م حتى يتم التوقف عند أهم آثار هذه البرامج وأهم المشكلات التي احدث تصدع في عملية الإصلاح الاقتصادي عند مواجهة أول اختبار لها المتمثل في أزمة انخفاض أسعار المحروقات :

جدول رقم04 معدلات النمو الاقتصادي حسب نمو القطاعات لسنتي 2010و2014م

المؤشرات	سنة 2010	2014
معدل نمو المحروقات	2.2–	0.6–
معدل نمو خارج المحروقات	6.3	5.6
الصناعة	3.4	3.9
البناء والأشغال العمومية	8.9	8.6
الخدمات خارج الإدارة العامة	7.3	8.0
خدمات الإدارة العامة	5.7	4.4
الفلاحة	4.9	2.5
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.6	3.8

d'Algérie , 2151 , p 515 Source : Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque

يتضح من خلال الجدول انّ هناك تحسن في الوضعية الاقتصادية الجزائرية حيث سجل معدل الناتج الدخل الخام 3.6% مقارنة لما كان علية سنة 2009م ومن هنا يبرز تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو العام

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

فقد تراجع الى نسبة -0.6 بمجرد تراجع أسعار العالمية للنفط ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية الى جانب قطاع الخدمات أكثر نموا باعتبار انّ الدولة تولي اهتماما وأولوية في حجم الانفاق بغرض تحسين معدلا النمو بالقطاعي بينما يبقى أداء القطاع الصناعي ضئيل رغم الجهود المبذولة حيث يساهم القطاع بنسبة تقارب 5 % وهذه النسبة لا تعكس حجم الأهداف التي المنظر تحقيقها، كذلك الوضع هو نفسه للقطاع الفلاحي رغم كل المقدرات الطبيعية والمادية فلم يرتق الى المعدل المطلوب فقد كانت مساهمته بين 8% الى 10%. ومن هنا تتشكل لنا عوامل أخرى في تأخر القطاعين الصناعي والفلاحي ساهمت الى حد بعيد في تعثرها وعدم تحقيق مستوى متقدم الناتج المحلي الذي هو بدوره ينعكس على معدل النمو الاقتصادي ويمكن ايجاز نتائج اثار سياسات برامج الانعاش الاقتصادي في النقاط التالية :

- تأثير سياسة الانعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي هشا وغير مستدام لكون ان أداء قطاع المحروقات هو المساهم في تفعيل النمو بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.
- اقتصار تأثير قطاع البناء والانشغال العمومية على سياسة التشغيل .
- وجود الهو بين الاصلاحات الاقتصادية الشاملة والتركيز على برامج الانعاش الاقتصادي مما قلل من امكانية مراقبة التسيير الاداري والتقني للمشاريع في اطارها القانوني والاقتصادي .
- لايمكن الاعتماد على السياسات سياسات وبرامج ظرفية لان التنمية الاقتصادية تفتضي برامج طويلة الاجل ومستدامة قابلة للتعديل وليس للتغير او الاستغناء عنها .
- عدم فعالية القطاع الصناعي وتحديث المنظومة المصرفية والاجهزة الادارية للتطورات الاقتصادية اثر على مسار الاصلاحات الاقتصادية دون تحيق الاهداف المسطرة في برامج الانعاش الاقتصادي وتعثرها امام مواجهة التحديات الاقتصادية المترتبة عن تأثرات السوق العالمية .
- تتطلب في اعتماد سياسة الانفاق العمومي مصادر تمول دائمة ومتنوعة لاستكمال البرامج التنموية والاعتماد على الايرادات النفطية سيؤدي الى فشل البرامج في حالة انهيار اسعار العائدات النفطية
- عدم الاعتماد على التخصص في الاستثمار واستغلال الثروات والمقدرات المتوفرة يرهق ميزانية الانفاق في ظل عدم التحكم في اليات الانتاج والسوق الى جانب عدم توفر البنك المعلوماتي في ادارة وتحويل المعلومة اثناء تنفيذ البرامج .
- الاعتماد فقط على هيئات المشاريع والبرامج دون اشراك المختصين والباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين في تقييم البرامج اثناء الاعداد وتطبيقها يحول بينها وبين تدارك التوقعات المرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

بالرغم من توفر كل ظروف القيام بنهضة اقتصادية شاملة القطاعات تمنح الدولة الجزائرية اقتصادا مستقر ومعدلات نمو متزنة وفرصة تخطي الأزمات الناجمة عن تراجع أسعار النفط او على الأقل الصمود ومجابهة تحديات الاقتصادية الدولية المرتبط بالأسواق العالمية للواردات التي بقيت تشكل العجز على مدى عقود في ميزانها التجاري الا انّه من الواضح انّ الجزائر في الوقت الراهن تكون قد توصلت الى ضرورة تبني برامج تنموية جديدة باطر علمية وبرامج خالية من التناقضات بناءً على التجارب السابقة والاستفادة من عزل كل العراقيل والنقائص ،وهذا ما يتناوله المحور الثالث من خلال تصور سياسات اقتصادية بديلة عن سياسة الاعتماد على الايرادات النفطية في تبني البرامج التنموية.

المحور الثالث :الاصلاحات الاقتصادية البديلة لموجهة ازمة انخفاض اسعار النفط .

بناء على النتائج المتواضعة نسبيا مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة يمكن ان نرصد بعض النتائج المهمة لسياسة الانعاش الاقتصادي فهي تعاني من مشكلة نقص في الفعالية منذ انتهاجها، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد ويسمح بتنويع الاقتصاد والخروج من التبعية لمتمثلة في تصدير المحروقات وتغطية عائداتها للمواد والسلع المستوردة بلاد من استثمارها بالإضافة الى غياب استراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل عزل مختلف الاختلال أن القضاء على كل العراقيل لم تسمح بارتقاء المنتوج الوطني الى مراتب المعايير الدولية.

وفي هذا الصدد لا شك في انّ الدولة الجزائرية تستعد مجددا لتبني مرحلة جديدة من الاصلاحات الاقتصادية مدعومة بسياسات اقتصادية ومالية تختلف عن التجارب السابقة بحكم ان البرامج التي طبقت فد أعطت مخرجات اقتصادية غير متوقعة الا بعد ما دخلت هذه النماذج في أول امتحان لها عندما حلت الأزمة الاقتصادية على معظم الدول النفطية وقبلها الازمة المالية 2008م حيث دخل العالم في تباطؤ اقتصادي نجم عليها مشاكل ضخمة في ساهمت في تعميق الاضطرابات الاجتماعية والسياسية لبعض الدول، وكون ان اقتصاديات الدول مرتبطة بمنظومة عالمية فان تداعيات أي ازمة مهما كانت طبيعتها تؤثر في مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية كليا.

ولهذا فانّ اعادة ترتيب الاوضاع في الاقتصاد الجزائري بناءً على حجم التأثير الواضح من جراء ازمة انخفاض اسعار النفط على برامج التنمية الاقتصادية بات واضحا ضرورة ايجاد استراتيجية تنموية لا تخضع لعوامل وظروف الايرادات النفطية تتأثر بموجب دخول أي متغير من شانه ان يهدد ويقضي على مستقبل البرامج القائمة وتبعا لجملة الظروف التي افرزتها ازمة انخفاض الاسعار والتي تسببت في عدة مشاكل في هيكل الاقتصاد الجزائري يمكن ان نوجزها فيما يلي :

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

- ✓ تراجعت مداخيل صادرات النفط بحوالي النصف تقريبا حيث سجلت 14.91 مليار دولار فقط سنة 2015م مقابل 27.35 مليار دولار عام 2014 اي بانخفاض قدر بحوالي 45.47%
- ✓ تسجيل عجز في المالية العامة ليصل تقريبا الى 16% من اجمالي الناتج المحلي في 2015 ,وقد اتسع هذا العجز حتى سنة 2016 بحيث يتطلب تعادل موازنة 2016 بلوغ سعر البترول عند مستوى 110 دولار.
- ✓ انخفاض احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة مقارنة بمستواه الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.
- ✓ انخفاض سعر الدينار مقابل العملات الاجنبية الاخرى كالدولار والاورو وهذا له انعكاسات اجتماعية واقتصادية تفوق مستوى القدرة الشرائية للمواطن وتنجر عنه خسائر مالية للاقتصاد.

انّ هذه الظروف التي طرأت على الاقتصاد الجزائري وعملا بمنهج تدخل الدولة لحماية اقتصادها من الانهيار وهو معمول به حتى في الدول الرأسمالية وقد شهدنا تدخل اكبر الدول حجما واقتصاد في الازمات المالية عندما اتخذت الولايات المتحدة الامريكية سياسات جديدة وتدابير اقتصادية واجتماعية مستندة في ذلك الى مرجعية الدولة الحارس، لذا فان تغير مسار دور الدولة مرتبط بمدى امن اقتصادها وفي هذا السياق اصبح من الضروري تدخل الدولة الجزائرية بحكم ان العملية تستدعي حجم كبير من الانفاق العام كونه اهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي وادارة الطليب الكلي بهدف التأثير الايجابي على الناتج المحلي والحفاظ على مستويات مرضية لمعدلات النمو الاقتصادي

انّ سياسة الانقاذ والتدخل للحفاظ على مستوى معين من الاستقرار الاقتصادي قد لا يستمر بمقاومته للازمة خاصة وانّ اسعار المحروقات فد عرفت استقرارا في مستوى ضعيفا ولا يغطي حجم الحاجات الاقتصادية المتزايدة فهذه التدابير تعد ظرفية واحترازية تساعد صانع القرار على ايجاد بدائل ممكنة لفترة قصيرة ويمكن ان نجسد جملة التدابير والاجراءات الاحترازية في العناصر التالية :

- ✓ استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الايرادات للحد من اثر تراجع اسعار النفط على النمو الاقتصادي.
- ✓ ترشيد الانفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة ,حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفضالتكاليف التي تتحملها المالية العامة .[1]

- ✓ ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات كالفلاحة, الصناعة والخدمات والسياحة لرفع نسبة النمو خارج المحروقات التي من شانها ان تعطي قيمة مضافة لتعويض صادرات المحروقات تدريجيا.
- ✓ كما اعتمد نواب المجلس سياسة لمنع تحويل العملة الصعبة الى الخارج واسترداد الاموال المحولة ومحاربة ظاهرة تبييض الاموال التي اخذت ابعادا كبيرة في الفترة الاخيرة.
- ✓ سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مدا خيل النفط المقومة بالدولار الامريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، مثلا :تراجع الدينار مقابل الدولار من 92.87 لكل دولار في 2014/12/31 ليصل إلى 17.107 دج لكل دولار في 2015/11/05.
- ✓ تعزيز دور القطاع الخاص مما يروج للمنافسة وحرية التجارة واستقطاب الكفاءات وبالتالي تخفيض مختلف اشكال الفساد كالبيروقراطية وغيرها.

1. ضرورة تبني مقاربة اقتصادية تنموية .

انّ تبني أي اصلاحات اقتصادية يقتضي من الدولة الاعتماد على مرجعية فكرية اقتصادية تعمل غلى توجيه وتعزيز البرامج الاقتصادية وفق سياسة واضحة معلومة الاليات والضوابط اذ لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل تلقائي ارتجالي ذلك أنّه في عصر الاقتصاد المبني على المعرفة، بات الدور الحاسم في كل نمو مستدام قائم على دراسة علمية تشمل كل الاعتبارات الاجتماعية التي تتضمن الرأسمال البشري وتهيئة البيئة الاجتماعية لا ستعاب وادراك البرامج التنموية والتفاعل معها لأنها مصدر الإبداع والابتكار لانّ الاستثمار في رأسمال المادي وحده لا يمكن ان يحقق أهداف المراد تحقيقها وعلى هذا الاساس يجب ان تشكل الاهتمامات الاتية ضمن برامج التنمية البشرية .

- ✓ يجب رصد وتخصيص ميزانية معتبرة توجه لصالح البيئة التعليمية بمختلف تخصوصاتها، لتشييد وبناء المرافق الضرورية وتوسيع مجالات المعرفة عبر الوطن وربطها بالورشات الصناعية وغيرها من القطاعات .
- ✓ تشجيع البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
- ✓ تحديث وعصرنة البرامج التعليمية ودعمها التجهيزات اللازمة لمواكبة ومسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي

[1]/ نبيل بوفليح، **مجلة أبحاث اقتصادية وادارية**، د ارسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010) ،(ع. الثاني، ديسمبر 2012)، جامعة الشلف. الجزائر، ص2.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

- ✓ الاعتماد على النماذج الاقتصادية الناجحة من خلال نقل المعارف والتكنولوجية وتكيفها وفق المؤهلات والقدرات البشرية والمادية للاقتصاد الجزائري وليس الاستيراد والنقل الذي يكرس التبعية المطلقة.
- ✓ توفير مناخ الاستثمار عن طريق الشراكة وفق الامكانيات والموارد المتوفرة التي تمنح الجزائر امتيازات التسويق الملكية للمشروع عند انتهاء عقود الشراكة .
- ✓ التخصص في الانتاج خاصة قطاع المحروقات بالاعتماد على وفرة الموارد الطاقوية نحو انشاء المصافي والتخلص من تبعية استراد المشتقات البترولية التي تكلف الدولة أعباء اضافية في قيمة المنتجات النفطية .
- ✓ توسيع دائرة الاستثمارات الفلاحية واسنادها للمؤسسات والشركات الوطنية واشراك القطاع الخاص وفق التزامات وضوابط تحددها القوانين والتشريعات ضمن برامج التنمية الاقتصادية .
- ✓ تشكيل هيئة مستقلة تعمل على ايجاد رؤية اقتصادية ويسند لها مهام متابعة برامج التنمية الاقتصادية مع الشركاء المحليين للقطاعات المعنية خاصة الصناعية والفلاحية .
- ✓ اجراء عملية مسح للموارد الطبيعية الممتازة واستغلالها وتشخيص مجالات الاستثمار واعطاء الاولوية حسب الاثار الايجابية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

انّ تحقيق النمو الاقتصادي الذي يؤهل الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي لا يمكن ان يتحقق في ظل الاعتماد على نشاط تصديري احادي ،فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة لكنها معرضة لانهيار كون ان تحديد السعر والكميه إلى حد كبير بعوامل خارجية، مما جعلا لاقتصاد الجزائري سريعا لتأثر بالتقلبات التي تحدث في الأسواق وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، وهذا ما يفرض على الدولة إعادة النظر في إيجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات دائمة وتساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري لذا نقترح من خلال هذا المقال المستويات والقطاعات التي يجب تنشيطها وفق اليات وشروط معينة وهي على النحو التالي.

أ. تنشيط القطاع الصناعي من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر وذلك حسب الاوضاع الاقتصادية التي تخص هذا البلد ،من حيث السياسات الاقتصادية والايديولوجية المتبعة بالإضافة الى حجم الدولة ومركزها الاجتماعي والاقتصادي لذا لا يمكن لنا ان نتوسع في كل المفاهيم بقدر ما نستوعب محتواها فهي تعني تلك المؤسسات الانتاجية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

للسلع او الخدمات اوكلاهما وتشغل نصيب من العمال يتراوح بين 01 الى 250 عاملا وقد حدد رقم اعمالها في الاتحاد الاوربي ما قيمته من 07 الى 40 مليون اورو بينما في الجزائر لا يتجاوز رقم اعمالها مليار دج.[1]

- **دور وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري .**

انّ البحث في طبيعة المجتمع الجزائري تاريخيا يثبت ان من خصائص هذا المجتمع اعتماده على الصناعات والمهن الحرة فهي توفر اليد العاملة والموارد الطبيعة المتاحة للأفراد والمجموعات حسب البيئة المتواجدة فيها من جهة ثانية، فكثيرا من الحرف والصناعات مازالت مستمرة وهي عريقة تمتد لقرون وتحتفظ بمركزها ومكانتها الاقتصادية اقليميا ودوليا خاصة منها ما يتعرق بالصناعات النسيجية والصناعات التحويلية في المنتجات الفلاحية ،وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص اخرى في دعم التنمية الاقتصادية تتمثل في العناصر التالية:

- امكانية ادارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة براس مال معقول وعدد محدود من العمال وبالتالي سهولة توجيه المشروع ومراقبته.
- التوجه الى ممارسة نشاط معينا ضمن تخصصها وامكانياتها المادية والبشرية مما يساعد على تقليل تعقيد متطلبات المؤسسة.
- تتميز إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية الجماعية في الربح والخسارة باعتبار ان الكل يدخل ضمن وسائل الانتاج.
- استهدافها السوق المحلية لعرض منتوجها وتلبية حاجيات المجتمع مما يساهم في تقليل الواردات باعتبار قله التكاليف واعتمادها على التمويل الذاتي وسهولة نقلها وتوزيعها .

ومن هنا تأتي اهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفير فرص العمل ،وخلق المنافسة الاقتصادية التي من شانها تؤدي الى تحسين نوعية الانتاج قد يرتقي بها الى دخول الاسواق الاقليمية او الدولية ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة وحدها انما تدرج الأنشطة التكاملية في أيمنا لقطاعات الاقتصادية حيث تقوم بها لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما ذهب اليه فقهاء الاقتصاد السياسي الدولي في ان جوهر الاقتصاد الوطني يعتمد على مثل هذه المؤسسات كونها تشكل مفاصل الاقتصاد الذي يسعى الى تحقيق المعدلات الاقتصادية للمستويات المعيشية.[2]وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتجا لمحلي الإجمالي، من

[1]/ رابح خوني، رقية حسان.،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات تمويلها**. (القاهرة :ادراك للطباعة والنشر،)2008 ، ص32

[2]/ هايل عبد المولى طشطوش .**المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية** (عمان : دار الحامل لنشر والتوزيع 2012)،ص. 06

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

خلال المساهمة في زيادة الناتج القومي وذلك من خلال توجيها لمدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوسا لأموال وهذا ما اثر على مردودية الاصلاحات السابقة عندما شكلت الدولة بما يسمى بصندوق ضبط الايرادات عوض توجيه تلك الاموال الى الاستثمار وتحقيق التوازن مستقبلا في ميزان مدفعاتها ومن الاهمية والادوار الفعالة ايضا ما يلي:

- تعتبر بمثابة شريان اقتصادي للصناعات المغذية الموجهة للصناعات الكبرى ومكملة لها وإعفاء الدولة من الأدوار الثانوية لبعض احتياجات المجتمع .
- تستغل المواد الأولية المحلية سواء كانت في شكلها الخام أو السلع نصف مصنعة مما يساعد على زيادة مستوى الانتاج.[1]
- امكانية توفير عناء وتكاليف سلع مستوردة من خلال التخصص في الإنتاج ومنافسة الأسواق الخارجية
- توسيع مجال النشاط الاقتصادي ليشمل الأرياف وإشراك المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال تدعيم دور الصناعات التقليدية والنسيجية وبعض المنتجات الفلاحية.
- استغلال المواهب والابتكارات ومنح الفرص لخريجي الجامعات من خلال توظيف مهارتهم وابتكاراتهم في اطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يعني مكافحة البطالة وتوسع سوق العمل وتحيق التوازن الجهوي عبر فسح المجال وطنيا.
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير الامن الاجتماعي من خلال مكافحة الفقر وتوفير الغذاء والعناية الصحية من خلال التأمينات الاجتماعية الناجمة عن تبني المشاريع.

انّ ما يمكن ان نتوصل إليه من خلال هذه الرؤية انّه لا بديل عن التوجه الى مثل هذا النوع من الاستثمارات من خلال هذه المؤسسات على ان تبدأ مجال عملها من خلال المنتوجات التي يفتقر اليه المجتمع ولو كانت بسيطة فبالنظر الى واقعنا الحالي يجب أن نتصالح مع ذواتنا ونبدأ التصنيع الذي يؤمن حياتنا وتحيق الاكتفاء الذاتي واستبعاد المنتجات المستورة فلا يعقل ان نستورد كل حاجاتنا الأساسية (غذاء ولباس وحتى إبرة المخيط) في وجود دولة بحجم الجزائر لها ما يلبي حاجيات كل الدول العربية في حالة تحقيق نهضة اقتصادية في ظل عزل كل المعوقات الإدارية خاصة التي تشمل القوانين والإجراءات التنظيمية بالإضافة الى مشكلات أخرى كالتعقيدات المتعلقة بالعقار وآجال التمويل وتنوع مصادرها مما يعطل القرارات وتنفيذها.[2]

---

[1]/الأخضر بن عمر، علي بن لموش مداخلة بعنوان **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع واوقات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، جامعة الوادي، ص .47.

[2]/ سليمان ناصر ،عواطف محسن ".**قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع**

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

ب. تبني استراتيجية الاستثمار والشراكة في الصناعات المتطورة .

إنّ نجـاح أي حـكومـة في تبني سياسة الإصلاحات لحل مشكلاتها يتوقف على مدى جـودة برامجها الاقتصادية وصرامة قـراراتـها ورشـد خططـها وسيـاسـاتها ،وفي هذه الحالة يتطلب من الدولة ان تستخدم وتوظف الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق أهدافها لذا تشكل استراتيجية الاستثمار والشراكة احد البدائل الهامة في تنويع الاقتصاد خاصة منها الأجنبية وهـذا مـا يتطلـب من الدولـــة الجزائرية وضع قرارات خـاصّة لاختيـار وتوجيـها لاستثمـــارات الأجنبية وتحديد اطار المنفعة منها في ظل تشريعات وقوانين مضبوطة وسياسات ملائمة ومن بين الدوافع التي تستلزم اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة او في اطار شراكة هو حاجة الدولة الجزائرية الى نقل خبرات اقتصادية الى البيئة الوطنية وتكييفها لاحقا وفق متطلبات الخبرة الجزائرية وتسييرها كليا والاستثمار بصفة عامة عملية صرف أموال في الوقت الحالي من أجل الحصول من ورائها على نتائج في المستقبل وبهذا المعنى يشمل الاستثمار كل الموارد والمواد والأشياء المحصل عليها حاليا لهذا الغرض او يأخذ شكل الشراكة من خلال استعمال الأموال وتوظيفها في الحصول على الأرباح، أي خلق اصول رأسمالية جديدة يوجه فيها الأفراد أموالهم، ويكون ذلك بالطرق المشروعة.[1]

قد تتلقى الجزائر صعوبة في اعتماد هذه الاستثمارات مع الدول الاجنبية المتقدمة لكن في حقيقة الواقع الاقتصادي يمكن انذ تكون مقدرات الدولة الجزائرية ومواردها حافزا قويا مقارنة مع الدول الاخرى بالإضافة الى ان هذه الاستثمارات ليست محتكرة للدول المتقدمة فقط فهناك دول ناشئة مثل تركيا، جنوب افريقيا، ماليزيا لها من الخبرة ما يؤهلها لخوض استثمارات مع الجزائر في معظم القطاعات ولعل الميزة المشتركة والتي تعتبر نقطة تقارب في العلاقات التاريخية الجيدة تسمح لهذه الدول بنقل خبراتها واستثماراتها دون تخوف او تحفظ، وفي هذا الاطار يمكن ان تستثمر الجزائر في الدول المجاورة او الافريقية باعتبار المنطقة اكثر ملاءمة من حيث القطاعات المستهدفة وتقارب الجغرافي، وهذا يعد تحرك في الاتجاهين جلب الاستثمارات الاجنبية وحتى الاستثمارات الخارجية، ويمكن ان نوجز اهم العوامل او الدوافع الاقتصادية بما فيها التكنولوجية والمعرفة فيمايلي

المحروقات"،الملتقى الدولي الأول حول تقييد الاستارتيجيات والسياسيات الجزئرية الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات . جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية بالجزائر، يومي 29 – 28 أكتوبر2014 .

[1]/ قطب مصطفى سانو ،**الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**(الأردن :دار النفائس للنشر والتوزيع ،ط1 ،2000) ص ص. 20-21.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

- تمتلك الدول الصناعية او الشركات الاجنبية التكنولوجية اللازمة ورؤوس الاموال والقدرة على البحث والتطوير في كافة المجالات في مقابل ما تتوفر علية الدولة الجزائرية من موارد طبيعية بمختلف مستوياتها ومصادرها.
- تتوفر على قدرة الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية والآلات، توافر رؤوس الأموال اللاّزمة للاستثمارات الإضافية والتوسعات والقدرة على تحمل ومواجهة الأخطار التجارية عن طريق تنويع الاستثمارات .
- إمكانية استفادة الجزائر من هذه الشركات في نقل المعرفة والخبرات من خلال عقد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية.
- تبادل المنافع بين الجزائر والدول المستثمرة من خلال حصول الشركات المواد الخام والمواد الأولية خاصّة في مجال الصناعات الاستخراجية وإنشاء مصانع جديدة لتصنيعها وتسويقها .

انّ المشاريع الاستثمارية تخضع فنيا وتجاريا واقتصاديا الى التقييم، فتحديد مشروعا استثماريا يبدا بدراسته وتحليله، ولذلك فمن الضروري أن يكون مميزا ليتم اختياره او رفضه أو تعديله يتطلب بعض التسهيلات بهدف زيادة إنتاج السلع، أو الخدمات خلال فترة زمنية معينة لذلك فهناك عدة اعتبارات يجب الأخذ بها لاتخاذ أي قرار استثماري من بينها توقع فترة استرداد التكلفة النقدية للأصل الثابت، وذلك عن طريق صافي التدفقات النقدية السنوية واحتساب الوحدة النقدية المتوقع الحصول عليها أو إنفاقها مستقبلا لا تقل عن قيمتها الحسابية الحالية.

ب. الاستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر .

تولي لحكومة الجزائرية اهمية كبيرة للنهوض بالقطاع الزراعي ،فقد تعاقبت سياسات وبرامج ضخمة اولها الثورة الزراعية واخرها برنامج الدعم الفلاحي لما لهذا القطاع من مزايا اقتصادية واجتماعية في المجتمع، اقلها انه يشغل ربع اليد العاملة.[1] لهذا تسعى الدولة الى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي من خلال تنوع البرامج ودعمها من خلال منح القروض وتوزيع المستثمرات الفلاحية في خطوة منها الى استقرار هذا القطاع ومساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني ولأنه ايضا يستقطب نسبة كبيرة من اليد العاملة فهو لا يقل اهمية عن القطاعات الاخرى في الحد من البطالة وهناك مزايا اخرى يمكن تحديدها في العناصر التالية :

[1]/ عمر جنية، مديحة بخوش ".**دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر** ."ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة .جامعة مسيلة، يومي15 و 16نوفمبر 2011 ،ص.4

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

- تدعيم الصناعة الجزائرية بالمواد الاولية او ما يسمى بالصناعات التحويلية فهناك مصانع ضخمة مصدر انتاجها مواد زراعية.
- إنعاش الأسواق المحلية بالمنتوجات الضرورية وخاصة انها اساسية الى جانب مساهمته في التجارة الخارجية عن تحفيز الصادرات من المنتجات الزراعية وتخفيض الواردات.[1]
- الاعتماد على المنتوجات الوطنية دون الواردات الغذائية التي توفر على الدولة عناء استردادها وتكاليفها دعم قطاع النقل والمواصلات وازدهاره حيث تنقل مختلف المنتجات والبضائع بمختلف الوسائل.

لقد شملت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ مطلع التسعينيات القطاع الفلاحي وخصته بأهمية بالغة وذلك من اجل خاصة عندما تحررت الاسعار والمنتوجات في ظل الدخول في اقتصاد السوق والانتقال الى الاسعار الحقيقية بعدما كانت مدعمة من طرف الدولة كما اخذ خبيزا كبيرا في برامج الانعاش الاقتصادي خلال اكثر من عقد من الزمن، لكن هذا القطاع لايزال يعاني من مشاكل كبيرة رغم تدخل الدولة بترسانة من القوانين التنظيمية ودعم هذا القطاع ماليا ،وعلى الرغم من هذه الإصلاحات إلا أن القطاع

الزراعي فشل مرة أخرى في تحقيق الأهداف المنشودة وهي الأمن الغذائي، ولم تتحرر اقتصاد الجزائر من التبعية الغذائية ولهذا عملت الحكومة الجزائرية عدة مخططات واستحداث عدة وكالات فلاحية من اجل بلوغ اهداف التنمية الفلاحية وكان اولها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من ضمن استراتيجية جديدة تخص إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات، وتنفيذ العديد من النشطات الفلاحية .

لكن يبقى الامر رهن عدة تحديات منها ما هو متعلق بالسياسات الاقتصادية كسياسة الانفاق والياته وبعضها مرتبط بتراجع فئات المجتمع خاصة منها الشغيلة عن اهتمامها بالمنتوج الفلاحي بحجة عرق الاسواق او تلف المحاصيل بسب عوامل التسويق وانخفاض معدلات الفائدة وأمام هذه الصعاب والمعيقات ووفقا للتحديثات الاخيرة التي قامت بها الدولة المتمثلة في قانون التوجه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 3 أوت 2008 الذي سطر محاور التنمية المستديمة للفلاحة وعالم الريف، ثم إرساء قواعد هو أساسية التجديد الفلاحي الريفي بعد توجيهات رئيسا لجمهورية الذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل معت كثيف الإنتاج في الفروع الزراعية والغذائية، من خلال اعتمادا استراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكلا الأقاليم الريفية ويمكن ان نتوصل من خلال

[1]/ رواينبة كمال، تحرير التجارة والزراعة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، **مجلة العلوم الانسانية**،(ع.11). جامعة بسكرة، ماي 2007 ص. 241.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

هذا التوجه الجديد وفي ظل انصار العوامل التي تشكل والظروف التي ظلت تحديا للنهوض بالقطاع الفلاحي من خلال المقترحات التالية :

- تحديث القطاع الزراعي بالوسائل والتكنولوجيا المتطورة وتكوين الفلاحي والإطارات
- ضبط القطاع بالقوانين التنظيمية وتسوية الاملاك وتحرير الاراضي المعطلة .
- تحديد مصادر التمويل وايجاد الصيغ المناسبة وطويلة الآجال.
- تكفل الدولة بفائض الانتاج لتحويله او تصديره والاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين ومكافحة الاحتكار .
- العمل على تحفيز جانب أسلو بالفلاحة ذات الطابع الصحراوي
- استغلال مياه الامطار من خلال انشاء السدود وتطوير تقنيا الراي

ان هذه الاجراءات لا تكفي وحدها في ظل غياب استراتيجية التصدير وتحديد الابعاد الاقتصادية من تبني البرامج من خلال حسابات معتمدة من طرف الخبراء دوليين ومحليين طيلة تطبيقها والتنمية الفلاحية شانها شان القطاعات الاخرى يجب الاعتماد فيها على التخصص في الانتاج حسب طبيعة واهلية كل منطقة فالجزائر تتنوع في المناخ وتزخر بخصوبة الاراضي وامتدادها الشاسع يمكن الفلاح من التخصص ووفرة منتوج معين لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض هذا الى جانب تضمن القطاع الزراعي أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة التي تؤدي الى فتح مجالات واسعة للعمل كما يؤدي إلى زيادة القيمة المصنعة للإنتاج الزراعي مما يعمل على تخفيض الواردات لان القطاعات بمختلف مجالاتها تعتبر مكملة للاقتصاد الجزائري او أي بلد اخر ولهذا الغرض اصطلح عليها بالتنمية الشاملة بما في ذلك التنمية البشرية التي تعد محورها واساس أي اصلاحات اقتصادية.

الخاتمة:

انّ العبرة ليست في تبني الاصلاحات الاقتصادية كلما اقتضت الحاجة فهذا يصبح تقليدا انّما الاصل في الاصلاحات الاقتصادية هو تحقيق الهداف منها على ان لا تستدعي جيلا آخر من او حزمة اصلاحات مكملة او مغايرة وتستمر سياسات الانفاق العام في طابع واحد مما يؤثر على مكانة الدولة في باقي المستويات الاخرى الامنية منها والسياسية ،لذا من المهم ان يكون مسار هذه السياسات البديلة ذات استراتيجية بعيدة المدى ببرامج هادفة في ظل سياسة رشيدة تعمل على تنفيذه الى جانب اشراك القوى الاجتماعية في اطار مصالحة وطنية اقتصادية تتكاثف فيها الجهود وليس المقصود هنا بالمصالحة الاقتصادية تنازل الدولة عن مستحقاتها انما العمل اقتصاديا في اطار الوحدة

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

الوطنية مهما كانت اتجاهات الأشخاص والهيئات المعنية بالمساهمة لانها مسالة الاصلاحات الاقتصادية كغيرها من القضايا الوطنية تستدعي تجنيد كافة الجهود واحراز تعبئة سياسية واجتماعية تحتضن هذا الواجب الاقتصادي.

اما في الجانب العملي فالعمل يبدا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المجال الصناعي والفلاحي وهذا لا يعني عدم الاهتمام بالجانب الخدماتي والقطاع السياحي فهذا الاخير له دورا كبيرا في جلب العملة الصعبة وحلق فرص عمل كما لا يقل اهمية في مجال الاستثمار لقطاعين العام والخاص ومن هنا فان العملية كيلها تحتاج الى تعزيز درجة الاستقرار السياسي وإشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة وتفعيل أداء الحكومة والمؤسسات العامة، وتفعيل أداء منظمات المجتمع المدني، وتقوية مؤسسات الدولة وضبط العلاقة بين السلطة والمال العام، كما ان من المهم ان تعمل الجزائر في اقليمي كدخولها في التجمعات الاقتصادية الفاعلة خاصة منها الافريقية كمنظمة **"الايكواس"** التي تعرف تقدما في مختلف المستويات والقطاعات وهذا طبعا يعد احد الفضاءات المناسبة للدولة المقبلة على استراتيجية تنموية جديدة .

قائمة المراجع:

اوّلا:المراجع باللغة العربية

1. ثابت أحمد، **الإصلاح السياسي في العالم الثالث**، (القاهرة :جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .1999)
2. القريشي مدحت ،**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** ،(دار وائل للنشر ،الاردن الطبعة الأولى، 2007)
3. بارو روبرت، **محددات النمو الاقتصادي – دراسة تجريبية عبر البلدان**، ترجمة نادر إدريس التل، (عمان ،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،د ط، 2009)
4. بن عمر الأخضر، علي بن لموش مداخلة بعنوان :**معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع واوقات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر، جامعة الوادي.
5. بن شهرة مدني ،**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل :التجربة الجزائرية**،(عمان ،دار الحامد للنشر والتوزيع ط1 ،2009)
6. بوفليح نبيل ،**دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000–2010)** الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09 ،2013)

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

7. ـــــــــــ، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ،**د ارسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000–2010)** جامعة الشلف، العدد الثاني، ديسمبر 2012 .

8. جنية عمر، مديحة بخوش ".**دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر** ."ملتقى دولي: حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة .جامعة مسيلة، يومي15 و 16نوفمبر 2011.

9. خليفة محمد ناجي حسن ،**النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، (القاهرة ،دار القاهرة ،2001

10. خوني رابح، رقية حسان .**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات تمويلها** . (**القاهرة** ،اتراك للطباعة والنشر، 2008)

11. عايب وليد عبد الحميد، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، (بيروت، مكتبة حسن العصرية ،2010)

12. سانو قطب مصطفى،**الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**(عمان ،دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1 ,2000)

13. شرر فريديريك، **نظرة جيدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي** ،(الرياض، مكتبة العبيكان ،ط1، 2002)

14. عبد اللطيف مصطفى، بن سانية عبد الرحمان، "الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ... ورهانات المستقبل " عنوان المداخلة : **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقق الاسلامي** (المركز الجامعي – غرداية، يوم 23–24 فبراير 2011 م).

15. عبد الله معوض جلال **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية** (دراسة نقدية) في مجموعة من المؤلفين، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في أسيا** (القاهرة ،مركز الدراسات الأسيوية ،1997)

16. كمال روابنة ،**تحرير التجارة والزراعة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر** ،مجلة العلوم الانسانية، (العدد.) 11 جامعة بسكرة ماي. 2007 .

17. ناجية صالحي، مخناش فتيحة ،**أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001–2014**) أبحاث المؤتمر الدولي: نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، ، جامعة سطيف ،2013

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

18. ناصر سليمان، عواطف محسن". **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**"،الملتقى الدولي الأول حول: تقييد الاستراتيجيات والسياسيات الجزائرية الاقتصادية لاستقطاب الاستثمرات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية ،يومي 29 - 28 أكتوبر 2014

19. هايل عبد المولى طشطوش .**المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**(عمان : دار الحامل للنشر والتوزيع 2012)

20. **التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000م**، المجلس الوكني الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة العامة التاسعة عشر ،نوفبر 2001م.

21. **يان مجلس الوزراء الصادر في 24-05-2010** والمتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014 algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf.

المراجع باللغة الاجنبية

1. A.DEHMANI, **l'Algérie a l'épreuve:économie politique des réformes**, 1980-1997, paris: l'harmattan 1997.
2. Adel M. Abdellatif **Good Governance and Its Relationship toDemocracy and Economic Development**. Workshop IV. Democracy, Economic Development, and Culture Seoul 20-31 May 2003
3. Athmanecheriet, « Mandialistion de l'économie Algérienne : Dubig-push à l'ajustement structurel », **Revuede science Humaine**,Vol13, N°31,(juin 2009)
4. Algérie , Ministère des Finances **, programme de soutien a la relance économique a court etmoyentermes**, Avril 2001
5. L'aurent gaba, **L'état de droit la démocratie et développentéconomique en Afriquesubsaharienne** (paris, éditionsl'harmattan 2000).
6. P.Deubel (sous la direction de…), **Dictionnaire d'analyseéconomique et historique des sociétés contemporaines** , (Pearson Éducation, Paris, 200

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية